



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Alimentación y la
Agricultura



مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة الثانية والثلاثون

روما، إيطاليا، 24-28 فبراير/شباط 2014

حالة الأغذية والزراعة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

موجز

وصل عدد الذين يعانون من نقص التغذية المزمن في الإقليم خلال الفترة 2010-2013 إلى 79.4 مليون، وهو ما يمثل نسبة 11.2 في المائة من السكان، أعلى مما كنا عليه الحال في الفترة 2008-2010. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني ما يقدر بنسبة 43.4 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من التقزم. وفي الجانب الآخر لسوء التغذية، يعاني حوالي ربع سكان الإقليم من السمنة. وعلاوة على القيود الهيكلية الطويلة الأمد، كانت النزاعات و/أو انعدام الأمن المدني العامل الكامن وراء انعدام الأمن الغذائي في الإقليم خلال الفترة 2010-2013.

واستجابة للتوصية الصادرة عن المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى في دورته الحادية والثلاثين، تعرض هذه الوثيقة مجموعة من بدائل السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية باعتبارها عناصر أساسية لاستراتيجية إقليمية للأمن الغذائي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتشمل الملاحظات الرئيسية بشأن الجهود المبذولة لمعالجة تحديات الأمن الغذائي والتغذية في مختلف أنحاء الإقليم ما يلي: الافتقار إلى التنسيق المناسب للجوانب متعددة القطاعات للأمن الغذائي والتغذية، وضعف التركيز على بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل من أجل معالجة مواطن الضعف التي تتعرض لها. وسيتعين تنفيذ مجموعة السياسات المقترحة بطريقة منسقة لبناء مؤسسات للأمن الغذائي والتغذية وأسواق ونظم إنتاج فعالة وقادرة على الصمود.



mj390a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

بيان المحتويات

الصفحة	
3	أولاً- مقدمة
3	ثانياً- نقص التغذية وسوء التغذية في الإقليم
5	ثالثاً- تحديات الأمن الغذائي الأساسية
5	ألف- الاتجاهات الديموغرافية
6	باء- زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية
7	جيم- ارتفاع حدوث الكوارث الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان
7	دال- الإطار المؤسسي والسياسي
9	رابعاً- عناصر استراتيجية إقليمية
9	ألف- التدابير المختارة على المستوى الوطني
12	باء- خيارات لسياسات مختارة على المستوى الإقليمي
13	جيم- خيارات لسياسات مختارة على المستوى الدولي
15	خامساً- التوجيهات المطلوبة

أولاً - مقدمة

1- تواجه بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تحديات هائلة فيما تبذله من جهود لتحقيق أهدافها المتمثلة في القضاء على الجوع وسوء التغذية مع إدارة مواردها الطبيعية بطريقة مستدامة. فبالإضافة إلى التحديات الهيكلية المتعلقة بارتفاع النمو السكاني، وتزايد سكان الحضر، ومحدودية قاعدة الموارد الطبيعية وهشاشتها، وارتفاع التعرض لتغير المناخ وانخفاض الإنتاجية، يتعرض الإقليم بشكل خاص لارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها. وما يزيد الطين بلة تزايد حدوث الكوارث الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان، بما في ذلك تواتر حالات الجفاف والأمراض الحيوانية العابرة للحدود والنزاعات.

2- ويستعرض القسم ثانياً التقدم المحرز في مجال الحد من الجوع والمستويات الحالية لنقص التغذية ومعدل انتشارها في الإقليم. وفي ضوء هذه الاتجاهات وتحديات الأمن الغذائي المحددة في القسم ثالثاً، يسلط القسم رابعاً الضوء على الإجراءات الأساسية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية التي تعتبر عناصر أساسية لاستراتيجية إقليمية للأمن الغذائي، استجابة لتوصية المؤتمر الإقليمي في دورته الحادية والثلاثين¹.

ثانياً - نقص التغذية وسوء التغذية في الإقليم

3- يتسم الأمن الغذائي في الإقليم بتباينات واسعة نظراً إلى أن بعض أعضائه مصنفة من بين أكثر البلدان التي تعاني من سوء التغذية في العالم في حين تعتبر بلدان أخرى من بين أكثر البلدان ثراءً. وتبرز البيانات الإقليمية المتاحة أن عدد الذين يعانون من نقص التغذية المزمن في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في الفترة 2010-2013 لا يزال مرتفعاً عند حوالي 79.4 مليون شخص، وهو ما يمثل 11.2 في المائة من سكانه (الجدول 1)، وهو عدد أعلى قليلاً من عدد ناقصي التغذية في الفترة 2008-2010. وقد يكون المتوسط الإقليمي في الواقع أعلى لأن عدة بلدان في الإقليم لا تزال تشهد نزاعات ممتدة، والبيانات المستكملة محدودة.

4- ويتمثل أحد الإنجازات الهامة في الإقليم في التقدم المحرز في تحقيق الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيض نسبة نقص التغذية إلى النصف من قبل سبعة بلدان، وهي: الجزائر، أذربيجان، جيبوتي، الأردن، الكويت، جمهورية قيرغيزستان، تركمانستان. ويتوقع أن تحقق عشرة بلدان أخرى الهدف الإنمائي للألفية والمتمثل في تخفيض نسبة نقص التغذية بحلول عام 2015 أو تخفيض نسبة الانتشار إلى أقل من 5 في المائة في حين لم تظهر 3 بلدان أخرى أي تقدم أو تدهور في هذا الهدف الإنمائي للألفية.

¹ يستعرض القسم أولاً حالة انعدام الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء الثلاثين في المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى استناداً إلى المعلومات المتاحة بينما يركز القسمان ثانياً وثالثاً على البلدان 19 التي يدعمها من الناحية العملية المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا: الجزائر، البحرين، مصر، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، سورية، تونس، الإمارات العربية المتحدة واليمن.

5- وقد ظل الحدوث المتزامن لنقص التغذية والإفراط في التغذية في صفوف فئات سكانية مختلفة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ما يسمى بالعبء المزدوج لسوء التغذية، يترسخ بوتيرة مختلفة في قرابة جميع البلدان، وقد إزداد سوءاً في بعض الحالات في السنوات الأخيرة. ويقدر سوء التغذية المزمن، والذي يقاس بالتقزم بين الأطفال دون سن الخامسة، بنسبة 43.4 في المائة. ومن الستة وثلاثين بلدا التي تعاني من أعلى نسب عبء التقزم في العالم، ثمة ستة بلدان توجد في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (أفغانستان ومصر والعراق وتركيا والسودان واليمن). ومن الجهة الأخرى، يعتبر قرابة ربع السكان على أنه يعاني من السمنة، وهو ما يجعل إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من بين الأقاليم التي تسجل أعلى معدلات انتشار السمنة (الجدول 1). وهذا يمثل ضعف المتوسط العالمي وقرابة ثلاثة مرات متوسط البلدان النامية ككل. ويعد نقص المغذيات الدقيقة أمراً شائعاً في كل من البلدان الغنية والأقل غنى، مع انتشار فقر الدم والآثار المرتبطة به على الصحة، والالتحاق بالمدارس والإنتاجية، باعتبار ذلك أحد شواغل الصحة العامة الهامة في الإقليم.

الجدول 1- انتشار سوء التغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

البلد	عدد ناقصي التغذية (بالملايين)		انتشار نقص التغذية (%)		انتشار التقزم بين الأطفال (%)	انتشار السمنة بين البالغين (%)
	1992-1990	2013-2010	1992-1990	2013-2010	سنوات مختلفة	2008
أفغانستان	6.5	ns	46.1	<5	59.3	2.4
الجزائر	1.4	ns	5.5	<5	15.9	17.5
أذربيجان	1.7	ns	23.8	<5	26.8	24.7
البحرين	0	na	0	na	13.6	32.6
قبرص	0	0.1	5.8	9.5	23.4
جيبوتي	0.4	0.2	70.2	20.5	32.6	10.4
مصر	1.3	ns	2.3	<5	30.7	34.6
إيران	1.8	ns	3.3	<5	7.1	21.6
العراق	1.8	8.8	10	26.2	27.5	29.4
الأردن	0.2	ns	6.1	<5	8.3	34.3
الكويت	0.8	ns	39.3	<5	3.8	42.8
قيرغيزستان	0.8	0.3	17.7	5.9	18.1	17.2
لبنان	0.1	ns	3.5	<5	16.5	28.2
ليبيا	0	ns	0.9	<5	21.0	30.8
مالطة	0	ns	1.2	<5	26.6
موريتانيا	0.3	0.3	12.9	7.8	23.0	14.0
المغرب	1.7	1.6	6.7	5.0	14.9	17.3
عمان	0	na	0	na	9.8	22.0
باكستان	31.2	31.0	27.2	17.2	43.0	5.9
قطر	0	na	0	na	11.6	33.1

انتشار السمنة بين البالغين (%)	انتشار التقزم بين الأطفال (%)	انتشار نقص التغذية (%)		عدد ناقصي التغذية (بالملايين)		البلد
		2013-2010	1992-1990	2013-2010	1992-1990	
2008	سنوات مختلفة					
35.2	9.3	<5	3.1	ns	0.5	المملكة العربية السعودية
5.3	42.1		71.9		4.7	الصومال
6.6	37.9	na	0	na	0	السودان
31.6	27.5	6.0	4.7	1.3	0.6	سورية
9.9	39.2	30.2	30.3	2.1	1.6	تاجيكستان
23.8	9.0	<5	0.9	ns	0.1	تونس
29.3	12.3	<5	0.6	ns	0.3	تركيا
14.3	28.1	<5	9.2	ns	0.3	تركمانستان
33.7	<5	1.1	ns	0	دولة الإمارات العربية المتحدة
16.7	57.7	28.8	29.2	7.4	3.7	اليمن
		11.2	...	79.4	61.8	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
8.7	28.0	22.9	23.6		995.5	البلدان النامية
22.2	7.2	< 5	< 5		19.8	البلدان المتقدمة
11.7	25.7	12.0	18.9	842.3	1015.3	العالم

الملاحظات: > 5 أقل من 5 في المائة؛ ns - لا ينطوي على أهمية إحصائية، na - لم يخضع للتقييم

المصدر: مُجمع من مصادر مختلفة للفاو؛ قاعدة البيانات العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن نمو الطفل وسوء التغذية.

6- وقد ظلت النزاعات و/أو انعدام الأمن المدني أهم العوامل الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي في الإقليم في الفترة 2012-2013. فعلى سبيل المثال في اليمن وأفغانستان والصومال والسودان والعراق وباكستان والصفة الغربية وقطاع غزة، ومعظم أجزاء سورية والبلدان التي تعاني من الأزمة السورية، تعزى الزيادة في عدد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى النزاعات الجارية بالأساس. وتؤكد عدة تقييمات ودراسات أجرتها مؤخرا منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في بعض البلدان التي تعاني من النزاعات وانعدام الأمن المدني وجود عدد كبير من الأشخاص الذين يعانون بشكل كبير من انعدام الأمن الغذائي. وداخل سورية، على سبيل الذكر، يقدر الآن أن 6.3 مليون شخص في حالة ضعف شديد وفي حاجة ماسة إلى مساعدات غذائية وزراعية مستدامة. كما أن البلدان المتضررة من الأزمة السورية لا تزال تستقبل تدفق اللاجئين في المجتمعات الحدودية. وقد بلغ إجمالي عدد اللاجئين السوريين المسجلين أكثر من 2.1 مليون في نوفمبر/تشرين الثاني 2013. ويقيم هؤلاء اللاجئين في الغالب في لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر.

ثالثاً - تحديات الأمن الغذائي الأساسية

7- يضم الإقليم بلدانا غنية لكنها تعاني من العجز الغذائي إضافة إلى بلدان فقيرة تتمتع بإمكانية عالية نسبيا لإنتاج الأغذية، وهو ما يجعل تحديات الأمن الغذائي في الإقليم فريدة نوعا ما. ورغم هذا التباين، فإن بلدان الإقليم تواجه مجموعة من التحديات المشتركة.

ألف- الاتجاهات الديموغرافية

8- يتسم إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا² بارتفاع معدل النمو السكاني السنوي (2 في المائة) مقارنة بالمتوسط العالمي (1.2 في المائة)³ حيث أن قرابة ثلث السكان تقل أعمارهم عن 15 سنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن 70 في المائة من سكان الإقليم سيعيشون في المدن بحلول عام 2050. وإن التزايد السريع للسكان في المناطق الحضرية، الذين لهم عادات استهلاك غذائي مختلفة ويعتمدون بشكل أكبر على السوق قياسا إلى سكان المناطق الريفية، يشكل تحديا خاصا بالنسبة للنظام الغذائي. فالعيش في المدن يغير أنماط الحياة والنشاط البدني: إذ يستهلك السكان حصة أكبر من المنتجات ذات المصدر الحيواني والأغذية المصنعة، ويرتفع خطر زيادة الوزن والسمنة أكثر من سكان الريف. ومن جهة أخرى، ارتبط التحضر بعدد من الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية مثل انخفاض معدلات وفيات الأطفال وتحسين فرص الحصول على التعليم.

باء- زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية

9- نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني، وزيادة سكان الحضر والنمو في الدخل، وتباطؤ النمو في الإنتاج المحلي، تجاوز الطلب على الأغذية في الإقليم على مدى العقود الماضية الإنتاج المحلي. وباستثناء الفاكهة والخضار، شهدت جميع مجموعات السلع الغذائية الرئيسية الأخرى اتساع الفجوة بين الاستهلاك الكلي والإنتاج المحلي. ونتيجة لذلك، أصبح الإقليم يعتمد بشكل متزايد على السوق العالمية لتلبية احتياجاته الغذائية الأساسية. وخلال الفترة 2006-2010، استورد الإقليم 47 في المائة من احتياجاته من الحبوب و72 في المائة من الزيوت النباتية و60 في المائة من السكر. وتمثل الحبوب، وهي المادة المستوردة الرئيسية في الإقليم، حوالي 40 في المائة من إجمالي الواردات الغذائية في الإقليم.

10- ويخفي الاعتماد الكلي على الواردات الغذائية تباينا واسعا بين السلع والبلدان. وقد حققت بعض البلدان مكاسب مثيرة للإعجاب في تلبية جزء أكبر من احتياجاتها الغذائية من مصادر محلية بينما تكللت مساعي بلدان أخرى بنجاح أقل في القيام بذلك.

² يشير إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا اعتبارا من هذا القسم إلى التسعة عشر بلدا المحددة في الحاشية (1).

³ متوسط الفترة 2010-2015.

11- وبالنسبة إلى بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التسعة عشر، تشير التوقعات حتى عام 2022، التي أجريت في سياق توقعات الأغذية متوسطة الأجل المشتركة بين منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، إلى تزايد الاعتماد على السوق العالمية بالنسبة لمعظم موادها الغذائية الأساسية (الجدول 2). وفي حين أن هذا التطور يبرز، بالنسبة للبلدان الغنية، تزايد القدرة على الاستيراد وتحسين النظم الغذائية، فإنه يمثل بالنسبة لبلدان أخرى، عبئا متناميا لاستيراد المواد الغذائية الأساسية ومن ثم يؤدي إلى تدهور النظم الغذائية.

الجدول 2- الإسقاطات الخاصة بواردات الأغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا حتى سنة 2022

النصيب من الإنتاج العالمي (%)	النصيب من الاستهلاك العالمي (%)		النصيب من الواردات العالمية (%)		معدّل الاكتفاء الذاتي (%)		الواردات				
	2010-2022	2012-2010	2010-2022	2012-2010	2010-	2012-	معدّل النمو السنوي (%)	الحجم (1 000 طنّ متري)			
								2022	2012-2010		
6.1	5.8	12.4	11.5	33.3	29.9	49.9	50.6	1.8	49480.7	40554.5	القمح
2.3	2.2	5.6	5.0	27.8	26.5	41.9	44.0	2.9	44938.2	32696.6	الحبوب الخشنة
1.1	1.2	3.2	2.7	27.3	20.9	32.9	43.2	4.0	11841.7	7700.0	الأرز
4.4	4.2	7.2	6.9	37.7	33.3	61.6	61.6	3.1	384.7	274.0	الزبدة
7.1	6.5	7.4	6.8	26.7	22.5	95.2	95.4	3.3	761.6	530.3	الجبنة
0.4	0.2	8.1	8.5	19.1	21.1	4.9	2.8	1.9	420.8	342.1	الحليب المجفف الخالي من الدسم
0.0	0.2	9.3	11.3	25.4	27.9	0.3	1.4	0.6	660.4	621.7	الحليب المجفف الكامل الدسم
3.6	3.3	5.6	5.2	15.1	14.8	64.3	63.6	1.7	1612.6	1335.4	البقر والعجل
5.5	5.0	8.1	7.3	24.5	21.1	68.3	68.3	2.6	3332.7	2529.7	لحوم الدواجن
17.4	16.6	18.8	18.1	35.8	37.2	92.2	92.1	0.9	431.5	391.3	لحوم الأغنام
0.5	0.5	1.8	1.8	4.4	4.5	28.7	28.9	2.0	6284.6	5037.0	البذور الزيتية
1.2	1.2	5.9	5.5	13.2	12.8	20.2	21.8	2.1	10337.4	8207.1	الزيوت النباتية
2.8	2.5	9.4	8.7	28.7	25.2	31.0	30.0	2.6	16544.2	12522.3	السكر

المصدر: مجمعة من قاعدة بيانات الإسقاطات السنوية المشتركة بين منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والفاو.

12- **عبء الواردات الغذائية** - بلغ متوسط حصة الواردات الغذائية من مجموع الواردات من السلع 10 في المائة بالنسبة للإقليم، أي ضعف المتوسط العالمي. إلا أن متوسط نصيب الواردات الغذائية من مجموع الصادرات من السلع بالنسبة للإقليم لا يختلف كثيرا عن المتوسط العالمي (6.5 في المائة مقابل 4.8 في المائة)، ولكن هذا يعزى إلى حد كبير إلى بلدان الإقليم الغنية بالنفط. وتنفق حوالي تسعة بلدان أكثر من 20 في المائة من عائدات تصدير السلع على الواردات

الغذائية، بينما يبلغ إنفاق أربعة بلدان أكثر من 100 في المائة. ومن الواضح أن ضعف البلدان بسبب اعتمادها على أسواق الأغذية العالمية يتوقف على الكميات التي تستوردها لتلبية احتياجاتها وعلى قدرتها على تحمل تكاليف مثل هذه الواردات. وإن البلدان التي لها نسبة اكتفاء ذاتي عالية وميزان تجاري إيجابي من إجمالي التجارة في السلع (البلدان المصدرة الصافية) تكون في وضع أفضل لتلبية احتياجاتها من الواردات الغذائية (الشكل 1)، في حين أن البلدان ذات نسبة اكتفاء ذاتي منخفضة وميزان تجاري سلبي إجمالاً ستكون الأكثر عرضة للخطر.

13- *انخفاض الإنتاجية وارتفاع خسائر الأغذية* - بالنسبة إلى إقليم يعتمد كثيراً على السوق العالمية لتلبية احتياجاته الغذائية، يبرز عاملان اثنان يؤديان إلى تفاقم هذا الوضع: انخفاض إنتاجية السلع الغذائية الأساسية وارتفاع الخسائر على طول سلسلة الإمدادات الغذائية. وبمعدل 1.8 طن متري/هكتار في عام 2006-2010، تبلغ الإنتاجية الهيكترية لمحاصيل الحبوب في الإقليم 56 في المائة فقط من المتوسط العالمي، و25 في المائة فحسب من تلك المسجلة في أوروبا الغربية (الشكل 2). وثمة مجال لزيادة الإنتاج والإنتاجية في معظم بلدان الإقليم، خاصة في البلدان الأقل نمواً (السودان واليمن وموريتانيا). ويتم فقدان ما يقدر بنسبة 20 في المائة من الإمدادات الغذائية الصالحة للاستهلاك البشري، وهو ما يشير إلى أنه يمكن تحقيق مكاسب كبيرة محتملة من الحد من خسائر الأغذية وهدرها في الإقليم على نحو ما هو وراود بالتفصيل في الوثيقة NERC/14/6.

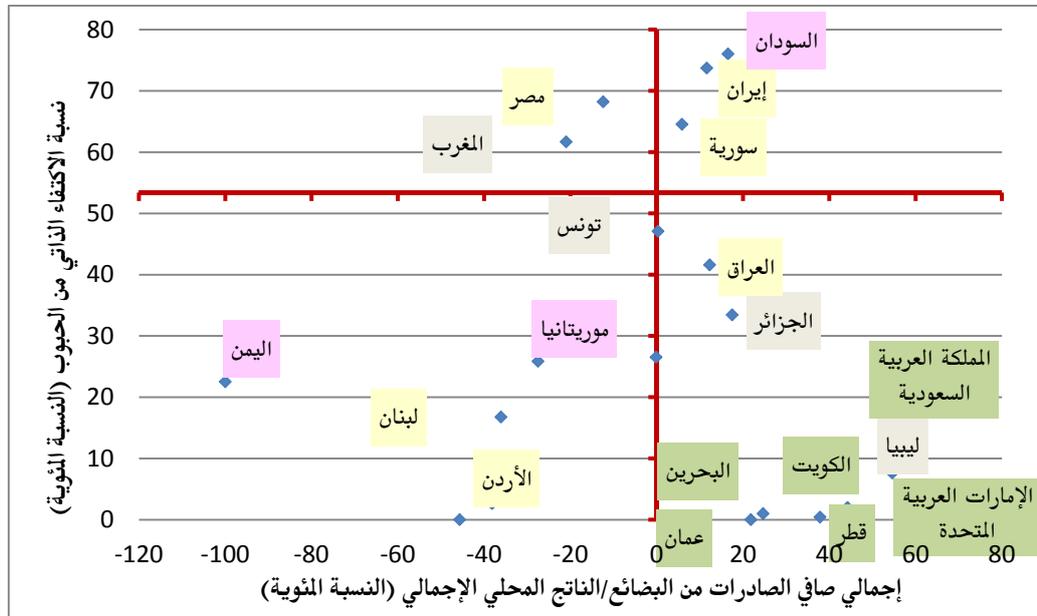
جيم - ارتفاع حدوث الكوارث الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان

14- تواجه بلدان الإقليم مجموعة واسعة من الصدمات الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان، بما في ذلك تواتر حالات الجفاف وارتفاع إمكانية التعرض لتغير المناخ والآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود (مثل الجراد أو أنفلونزا الطيور الشديدة الأمراض)، والنزاعات وعدم الاستقرار/الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية (مثل الربيع العربي أو الأزمة السورية)، أو في حالة الأزمات الممتدة (السودان، والضفة الغربية وقطاع غزة، واليمن) مجموعة من العوامل الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان. ويعتبر الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من الأقاليم التي تشهد أكبر عدد من النزاعات وأشدّها حدة في العالم.

دال - الإطار المؤسسي والسياسي

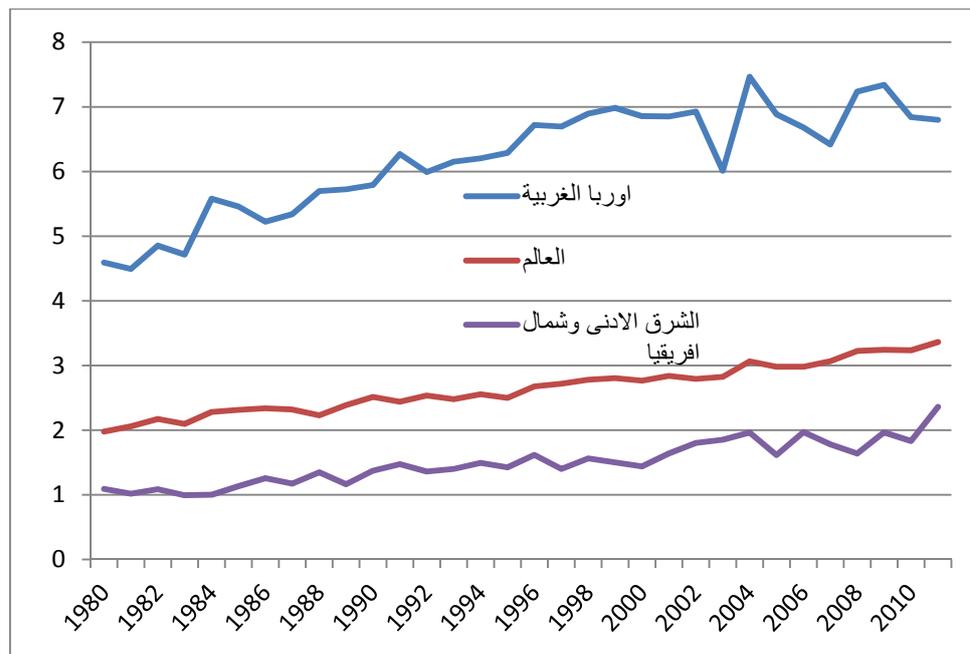
15- بذلت جميع بلدان الإقليم جهوداً لمعالجة تحديات الأمن الغذائي والتغذية المذكورة أعلاه بدرجات متفاوتة من النجاح والفشل. وتبيّن الملاحظات، بالاستناد إلى ما أُجري في الماضي من استعراض وتحليل، أن أوجه القصور الرئيسية في هذه الجهود تتمثل في الافتقار إلى التنسيق المناسب للجوانب متعددة القطاعات للأمن الغذائي والتغذية، وضعف تركيز على بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل للاستفادة من الفرص الحالية المتاحة ومعالجة مواطن الضعف التي تتعرض لها هذه البلدان.

الشكل 1: نسبة الاكتفاء الذاتي قياسا إلى مجموع الميزان التجاري للبضائع



المصدر: استنادا إلى بيانات قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة والبنك الدولي

الشكل 2: مقارنة الاتجاهات في محاصيل الحبوب



المصدر: بالاستناد إلى بيانات قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة

رابعاً- عناصر استراتيجية إقليمية

16- يحاول هذا القسم الاستجابة للطلب الصادر عن المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى في دورته الحادية والثلاثين لصياغة استراتيجية إقليمية للأمن الغذائي. وبالنظر إلى تنوع الحالات القطرية، لا تقترح هذه الوثيقة أي استراتيجية في حد ذاتها، ولكن تحدد بدلا من ذلك خيارات سياسات رئيسية يمكن للبلدان الاستناد إليها بشكل انتقائي، استنادا إلى سياقها البيئي والاقتصادي والاجتماعي، للتصدي لتحديات الأمن الغذائي. وتم تجميع هذه الخيارات حسب طبيعة الإجراءات: على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ألف- التدابير المختارة على المستوى الوطني

17- تشكل قضايا الأمن الغذائي أحد الشواغل المستمرة لبلدان الإقليم وقد تم تنفيذ عدد كبير من التدابير السياسات في هذا الشأن. ومن بين الدراسات والتقارير والمشاورات العديدة التي أجرتها الفاو ومنظمات أخرى، ثمة ثلاثة مجالات استراتيجية للعمل على المستوى الوطني تعتبر حاسمة الأهمية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية في الإقليم:

- تعزيز الإمدادات الغذائية المحلية وتحسين سبل كسب العيش في المناطق الريفية من خلال معالجة نمو الإنتاجية المتباطئ عبر زيادة الاستثمار في البحث والتطوير؛
- التقليل من التعرض لتقلبات السوق وغيرها من الصدمات من خلال تحسين فعالية سلسلة التوريد؛
- تعزيز شبكات الأمان والنهوض بالتعليم والتغذية.

18- وترد أدناه الإجراءات الرئيسية المقترحة تحت إطار كل مجال من المجالات الاستراتيجية الثلاثة. وينبغي تنفيذ هذه الإجراءات بطريقة منسقة لبناء مؤسسات للأمن الغذائي والتغذية وأسواق ونظم إنتاج فعالة وقادرة على الصمود.

تعزيز الإمدادات الغذائية المحلية وتحسين سبل كسب العيش في المناطق الريفية

19- *زيادة الإنتاجية الغذائية ولا سيما من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة*⁴. في البلدان التي تتمتع بموارد زراعية وفيرة نسبيا، يرتبط انخفاض الإنتاجية الزراعية بكل من الاستثمار المحدود في مجال البحث والتطوير، الذي يبلغ 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وببطء تبني المزارعين للتكنولوجيات الفعالة الموجودة التي بدورها تشير إلى أوجه قصور خطيرة في السياسات والمؤسسات المتعلقة بالإرشاد. ونتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية في الفترة 2007-2008، تجدد الاهتمام بتخصيص المزيد من الاستثمارات العامة لزيادة إنتاجية النظام الغذائي. وستشمل العناصر الرئيسية لنهج شامل لزيادة الإنتاجية الزراعية في الإقليم: (1) إصلاح سياسات الإرشاد لتعزيز الشراكة بين القطاعين

⁴ في البلدان التي لها قاعدة زراعية مهمة.

العام والخاص في مجال خدمات الإرشاد والارتقاء بمدارس المزارعين الميدانية؛ (2) تعزيز جمعيات المزارعين وتعاونياتهم؛ (3) زيادة الإنفاق في مجال البحث والتطوير على مدى فترة طويلة؛ (4) توطيد التعاون الإقليمي.

20- *توفير الدعم المستهدف للمزارعين.* تختلف بلدان الإقليم كثيرا فيما يتعلق بقدرتها على دعم مزارعيها. فبعضها يتمتع بموارد كبيرة لتحمل مستوى عال من الدعم وهذا ما قامت به في السنوات الأخيرة، وإن لم يكن ذلك دائما مع مراعاة الجدوى الاقتصادية والبيئية بشكل كامل. في حين لدى البعض الآخر إمكانيات محدودة لتوفير الدعم لمزارعيه. وفي جميع الحالات، يمكن النظر في إعانات المدخلات المستهدفة "المتلائمة مع السوق" لزيادة الإنتاجية.

21- *الاستثمار في سبل العيش في المناطق الريفية وخلق فرص العمل للشباب والنساء.* لقد نجمت الاضطرابات السياسية الأخيرة في العديد من بلدان الإقليم بفعل جملة عوامل منها البطالة، ولا سيما بين الشباب في المناطق الحضرية. ويؤدي قطاع الزراعة دورا هاما كموفر لفرص عمل مربحة، بالنظر إلى أن هذا القطاع يكتسب أهمية محورية في اقتصادات عدة بلدان في الإقليم. وينبغي للسياسات ذات الصلة أن تشمل، ضمن جملة أمور، الاستثمار العام في البنية التحتية الريفية الأساسية مثل أسواق المنتجات المحلية المنظمة والفعالة، وتحسين نوعية وجدوى التدريب التربوي والمهني لأنواع المهارات التي يتطلبها السوق، وتيسير الحصول على الائتمان والخدمات المالية، وخاصة بالنسبة إلى الشباب ومجموعات الشباب، وتوفير خدمات الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية لتسخير إمكانات تجهيز الأغذية، والتجزئة وغيرها من جوانب القطاع الريفي غير الزراعي، ودعم الزراعة ذات القيمة العالية والقطاع الريفي غير الزراعي مع تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية.

22- *إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة.* يعتبر توافر المياه العذبة العامل الأكثر أهمية في تحديد الإنتاج الزراعي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتبين الوثيقة NERC/14/5 مختلف الإجراءات الكفيلة بتحسين إدارة الموارد المائية في الإقليم.

23- *الحد من خسائر الأغذية وهدرها.* تقدم الوثيقة NERC/14/7 ملخصا للتدابير اللازمة للحد من خسائر الأغذية وهدرها في الإقليم. ومن أبرز هذه التدابير ما يتمثل في: تعزيز قواعد البيانات عن الخسائر والهدر؛ والاستثمار في البنية التحتية؛ وتعزيز الابتكار والتكنولوجيات؛ وتبسيط المؤسسات واللوائح التي تعنى بخسائر الأغذية وهدرها؛ ورفع الوعي بالسبل الكفيلة بالحد من الخسائر على جميع المستويات؛ وبناء القدرات الفنية.

الحد من التعرض لتقلبات السوق والصدمات الأخرى

24- *إدارة المخاطر ودور احتياطات الأمن الغذائي.* بالنسبة إلى إقليم يعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية، فإن الأسعار المرتبطة بذلك والمخاطر المتعلقة بالتوافر تمثل شواغل رئيسية. وفي حين أن هناك القليل جدا مما يمكن

للبلدان المستوردة فعله بشكل أحادي الجانب وللحد من وقوع هذه المخاطر، فإنها يمكن أن تستخدم مختلف أدوات إدارة المخاطر لضمان بعض اليقين بشأن توافر الإمدادات وللحد كذلك من التعرض لتقلبات الأسعار العالمية.

- *أدوات التحوط* مثل العقود الآجلة أو عقود الخيارات التي تنقل مخاطر الأسعار إلى جهة أخرى ولكن ببعض التكاليف. وبينما لدى بعض البلدان القدرات المعرفية الكاملة للاستفادة من هذه الأدوات، قد تحتاج بلدان أخرى إلى المساعدة الفنية الكافية من الوكالات المتخصصة.
- *مخزونات الأمن الغذائي* تبدو خياراً أكثر جاذبية بالنسبة لبلدان الإقليم، من حيث الأسعار والتوافر على السواء، نظراً إلى أن الاحتفاظ بالمخزونات يكون تحت سيطرة الحكومة ويمكن استخدامها بطريقة مرنة. لكن نظراً إلى أن المخزونات تقيد رأس المال، وتكون عرضة للتدهور المادي والخسائر، فإن الاحتفاظ بها يكون مكلفاً. وبالتالي، فإن تحديد حجم مخزونات الأمن الغذائي بالاستناد إلى تقييم حالات الطوارئ ووضع قواعد واضحة للتراكم والطرح من المعايير الحاسمة الأهمية.

25- *الحفاظ على المرونة في حماية الحدود*. رغم تقلبات أسعار المنتجات الزراعية العالمية والزيادات الحادة في السنوات الأخيرة والتي من المتوقع أن تستمر لبعض الوقت، فإن الخبرة السابقة تشير إلى أن هناك احتمالاً حقيقياً لحدوث انخفاض في الأسعار على نحو أدنى بكثير بل وحتى كساد في الأسعار في وقت ما في المستقبل. وظل اللجوء إلى حماية الحدود الأداة الرئيسية لمواجهة انخفاض الأسعار العالمية في البلدان النامية، وذلك نظراً للافتقار إلى موارد في الميزانية مخصصة لدعم المزارعين. وينبغي لبلدان الإقليم الحفاظ على قدر من المرونة في شكل تعريفات جمركية مثبتة عند مستويات أعلى من المستويات المطبقة للتصدي لتقلبات الأسعار الخارجية.

26- *ترشييد الاستحواذ على الأراضي*. في إطار السعي إلى التقليل من المخاطر المنبثقة عن السوق العالمية، ما فتئت عدة بلدان في الإقليم (ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي) تستثمر في البلدان التي تتوفر فيها الأراضي عن طريق شراء الأراضي أو استئجارها لضمان وصول آمن إلى الأغذية المنتجة على هذه الأراضي. وتوجد فوائد متبادلة محتملة ناجمة عن هذه المعاملات طالما يتم التقيّد بمبادئ معينة فيما يتعلق، ضمن جملة أمور، بحقوق الحيازة، والتعويض، وخلق فرص العمل، وتوزيع المحاصيل وغيرها من الفوائد. وفيما يخص البلدان المستثمرة ذاتها، قد يطرح الاستحواذ على الأراضي أيضاً عدداً من المخاطر، بما في ذلك الاضطرابات السياسية في البلد المضيف.

تعزيز شبكات الأمان وتشجيع تنويع النظام الغذائي والتثقيف في مجال التغذية

27- *تشجيع تنويع النظام الغذائي والتثقيف في مجال التغذية*. إن زيادة توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها ليست كافية، في حد ذاتها، لمعالجة العبء المزدوج لسوء التغذية في الإقليم. وينبغي للسياسات الحكومية العمل عن وعي على جعل الإمدادات الغذائية أكثر تنوعاً وتكيفاً مع التحديات التغذوية للسكان، من خلال تشجيع أنماط زراعية أكثر تنوعاً. وعلاوة على ذلك، تكتسب البرامج التي تدعم المنتج و/أو المستهلك والتي تراعي مسألة التغذية، أو السياسات التجارية الموازية لتحسين التغذية أهمية كبيرة. ومن ناحية أخرى، يمكن لزيادة معرفة المستهلكين لما يشكل

التغذية الجيدة أن تساعد المستهلكين على القيام بخيارات غذائية سليمة واتباع أنماط حياة صحية⁵. وإن التثقيف في مجال التغذية في المدارس، وخاصة من خلال التعلم القائم على الحدائق المدرسية، مثير للاهتمام بشكل خاص في معالجة مشاكل سوء التغذية والسلوك. كما تبين أن إدراج التثقيف والتوعية في مجال التغذية في البرامج الهادفة إلى تحسين الأمن الغذائي وسبل كسب العيش للأسر، وخصوصاً عند استهداف النساء، يؤدي إلى تحسين النتائج التغذوية للفئات الأشد ضعفاً، ولا سيما الأطفال.

28- *تحسين كفاءة وفعالية شبكات الأمان الاجتماعي*. في ظل ندرة الموارد، من شأن إعادة تركيز التدخلات التي تركز التغذية على الفئات الضعيفة أن يتطلب تحويل الموارد من الإعانات الشاملة إلى برامج هادفة، جنباً إلى جنب مع توحيد العديد من التدخلات المجزأة في عدد أقل من المجموعات الهادفة الشاملة. وينبغي أن يتمثل الهدف الشامل لإصلاح شبكات الأمان الاجتماعي، وخاصة تلك التي تعالج الاحتياجات الغذائية والتغذية، في تعزيز تأثيرها. وهذا يقتضي أكثر من مجرد توفير الأغذية للسكان اليوم. ويستلزم دعم الاندماج الاجتماعي وتحسين نتائج التغذية من خلال ترتيب سلم أولويات للتدخلات التي تعزز الاستثمار في رأس المال البشري مع الهدف النهائي المتمثل في كسر حلقة الفقر. وينبغي أن تكون برامج شبكات الأمان الاجتماعي مستدامة من الناحية المالية، وفعالة من حيث التكلفة، ومرنة، ومستجيبة للاحتياجات المتغيرة، وخاصة في فترات الأزمات.

29- ونجد حالياً أن معظم بلدان الإقليم تتبنى برنامجاً واحداً على الأقل للتحويلات النقدية والذي يمكن تكييفه وتحسينه ليصبح شبكة أمان مهمة. وفي هذا الصدد، تعتبر التحويلات النقدية المشروطة خياراً جذاباً يمكن أن يعزز تنمية رأس المال البشري ويساعد على كسر حلقة الفقر. وينبغي تحييد التحويلات النقدية غير المشروطة في حالات الأزمات وللسكان الأكثر ضعفاً.

30- *النظر في الحوافز والتدابير غير التحفيزية للحد من سوء التغذية*. قامت شبكات الأمان الاجتماعي المهمة بالأغذية عموماً بالترويج لاستهلاك الأغذية الأساسية الغنية بالطاقة. لكن الأقل شيوعاً بكثير تمثل في الحوافز الرامية إلى تشجيع استهلاك سلة أكثر تنوعاً من الأغذية (بما في ذلك المواد الغذائية المرغوب فيها مثل من الفواكه والخضار) أو التدابير غير التحفيزية لكبح استهلاك الأغذية الكثيفة من حيث الطاقة والفقيرة من حيث المغذيات. ويمكن لبلدان الإقليم، في إطار جهودها الرامية إلى معالجة سوء التغذية، ولا سيما زيادة الوزن والسمنة، النظر في خيار اعتماد هذه التدابير. ويعتبر استعراض محتويات سلة الدعم الغذائي لجعلها أكثر غنى بالمغذيات وأقل كثافة فيما يتعلق بالطاقة أحد الخيارات المتاحة. كما يمكن لفرض ضرائب على الأغذية التي تتسم بكثافة الطاقة والفقيرة في المغذيات واستخدام العائدات لدعم الأغذية الغنية بالمغذيات وتمويل الإنفاق على الصحة والضمان الاجتماعي أن يكون خياراً آخر.

⁵ ظلت الفاو ومنظمة الصحة العالمية تعززان التثقيف في مجال التغذية والخطوط التوجيهية ذات الصلة منذ انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالتغذية في عام 1992.

31- **التخفيف من وطأة الضغوط الديموغرافية:** لإحداث تحسينات دائمة في الأمن الغذائي على المدى الطويل، يجب أن تجمع خيارات السياسات بين التدابير التي تعالج كلا من العرض والطلب على الأغذية. وتتمتع البلدان ذات معدلات الخصوبة المرتفعة بنطاق واسع لإنشاء و/أو تعزيز خدمات التخطيط الأسري الحالية، بما في ذلك برامج المعلومات والتعليم والاتصالات على الصعيد الوطني المتعلقة بتنظيم الأسرة والدعومة حكومياً. وتمس الحاجة إلى هذه البرامج في المناطق الريفية حيث خدمات التخطيط الأسري والوصول إلى المعلومات محدودة عموماً.

باء- خيارات لسياسات مختارة على المستوى الإقليمي

32- نظراً إلى أن بلدان الإقليم تتقاسم العديد من التهديدات والتحديات المشتركة في جهودها الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي، فإن من شأن التعاون الإقليمي والعمل المشترك لمواجهة بعض هذه التحديات أن يجعل الجهود الوطنية أكثر فعالية.

33- **توطيد التعاون الإقليمي:** انتقلت معظم بلدان الإقليم، بصفتها أعضاء في منظمة التجارة العالمية (إضافة إلى تلك التي هي في طور عملية الانضمام)، إلى نظام تجاري قائم على القواعد ينطوي على حواجز جمركية أقل. ولكن لا يزال هناك الكثير ما يتعين القيام به على الصعيد الإقليمي، ولا سيما في (1) خفض الحواجز غير الجمركية والاختلاف في الأطر التنظيمية، و(2) تنسيق السياسات والإجراءات المحلية، و(3) تيسير التجارة، و(4) تحسين مرافق النقل، و(5) تنفيذ مشاريع إقليمية تتعلق بالبنية التحتية ذات الصلة. كما يمكن لزيادة التكامل في المجال التجاري تسهيل إقامة تعاون أفضل بين بلدان الإقليم في تعزيز السياسات في المنتديات الدولية حول القضايا ذات الأهمية الإقليمية الحاسمة وخاصة في مجال الأمن الغذائي. وتتمثل إحدى الفرص الواضحة للتعاون الإقليمي في المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية نظراً إلى أن الإقليم، من خلال اتخاذ موقف مشترك متفق عليه بالإجماع، سيكون أكثر فعالية بكثير في تعزيز القضايا المهمة بالنسبة إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

34- **النظر في مخزونات الأمن الغذائي الإقليمية.** إضافة إلى ما تم توضيحه في الفقرة 24، يمكن النظر أيضاً في الاحتياطييات الغذائية على المستوى الإقليمي أو شبه الإقليمي. فمخزونات الأمن الغذائي الإقليمية تستند إلى مفهوم تجميع الموارد في احتياطي مشترك، يمكن الاعتماد عليه على أساس القواعد المتفق عليها مسبقاً. وينطوي إنشاء هذه الاحتياطييات الإقليمية على تخصيص نسبة معينة من المخزونات الوطنية لكل بلد في الاحتياطي الغذائي الإقليمي. وتشمل الفوائد الجلية لتجميع الموارد على المستوى الإقليمي إنشاء اقتصاديات الحجم، وزيادة استقرار الأسعار، وتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين، وتسهيل حركة الإمدادات عبر الحدود، وتعزيز معلومات الأسواق الإقليمية ورصد الإمدادات الغذائية المتاحة.

35- **تحسين معلومات السوق والتنسيق وتبادل المعرفة.** كشفت الحلقات الأخيرة لتقلبات الأسعار عن ضرورة تعزيز نظم معلومات السوق بشأن المواد الغذائية الأساسية على المستوى الإقليمي. ومن شأن ذلك أن يحد من أوجه عدم

اليقين وسلوك الخوف لدى المستهلكين وغيرهم في سلسلة الإمداد، لا سيما خلال فترات الأزمات، وأن يسمح للحكومات بتقييم حجم الواردات بشكل أفضل، ومن ثم تفادي المشاكل المالية وتلك المتعلقة بالأمن الغذائي.

إقامة نظام للمراقبة التجارية. لكي يتسنى للإقليم التأهب لمواجهة التهديدات المرتبطة بالزيادات الحادة في الواردات في فترات انخفاض الأسعار العالمية ومن أجل التنظيم المناسب من حيث التوقيت للواردات من الحبوب في حالات ارتفاع الأسعار، يمكن لنظام فعال للمراقبة التجارية على المستوى الإقليمي تقديم معلومات عن السوق في الوقت المناسب وإعطاء إنذار مبكر للمشاكل الوشيكة. ويمكن أن يكمل هذا النظام الإقليمي نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية⁶ الذي تم إنشاؤه فعلا.

تعزيز الحوار متعدد أصحاب المصلحة وتبادل المعرفة. نظرا لتنوع الخبرات القطرية المتعلقة بالأمن الغذائي، هناك مجال للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لتبادل المعارف والممارسات الجيدة ذات الصلة. وإضافة إلى التوصية الصادرة عن المؤتمر الإقليمي في دورته الحادية والثلاثين، تم إنشاء آلية تنسيق إقليمية مرتبطة بلجنة الأمن الغذائي من قبل الفاو ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وينبغي امتلاكها من جانب البلدان وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

36- *التعاون على تسوية النزاعات.* يعاني الإقليم من حالات نزاعات خطيرة وممتدة تؤثر سلبا في جميع جوانب رفاهية الإنسان، بما في ذلك الأمن الغذائي. ومع امتداد رقعة النزاعات خارج الحدود الوطنية، يصبح التعاون الإقليمي في تسوية النزاعات أمرا ضروريا.

جيم- خيارات لسياسات مختارة على المستوى الدولي

37- يؤدي المجتمع الدولي دورا في دعم الجهود التي يبذلها الإقليم لتحسين الأمن الغذائي بشكل مستدام. وينبغي للإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي أن تهدف بالأساس إلى الحد من حدوث التقلبات في السوق العالمية والتخفيف من آثارها السلبية عندما يكون ذلك أمرا لا مفر منه. ويشمل ذلك، ضمن جملة أمور، تشجيع إدخال تحسينات بيئية السياسات الدولية، وخاصة في المجال التجاري، وتقديم الدعم الفني والمساعدة المادية لتحسين القدرة على الصمود.

38- *تعزيز برامج المساعدة الغذائية.* تعتبر المعونة الغذائية موردا قيما لمساعدة بلدان العجز الغذائي على تلبية احتياجاتها الغذائية. لكن دور المعونة الغذائية، كمساعدة عامة تقدم للبلدان لسد الفجوة المتعلقة ب وارداتها، بات محدود نوعا ما مع تراجع حجمها. إلا أن المساعدات الغذائية لا تزال موردا حاسم الأهمية في فترات الكوارث الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان. وبالنظر إلى حدوث حالات الطوارئ في الإقليم، فإن من شأن توسيع قاعدة الجهات المانحة للمعونة الغذائية خارج المساهمين التقليديين أن يسمح للنظام بالاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات المتزايدة. ويمكن

⁶ تشارك المملكة العربية السعودية باعتبارها عضوا في مجموعة العشرين ومصر كبلد رئيسي يتاجر في المواد الغذائية.

لبعض بلدان الإقليم التي لديها الوسائل اللازمة للقيام بذلك (وخاصة في شكل موارد نقدية) أن تصبح أكثر انخراطاً في مبادرات المساعدة الغذائية وفي دعم الترتيبات المؤسسية الدولية الجاري العمل بها، مثل اتفاقية المعونة الغذائية وبرنامج الأغذية العالمي.

39- **تنفيذ قرار مراكش⁷**. يقر قرار مراكش، الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من اتفاق جولة أوروغواي لمنظمة التجارة العالمية، بأن بلدانا ضعيفة معينة تعتمد على السوق العالمية بالنسبة إلى جزء كبير من احتياجاتها الغذائية الأساسية قد تواجه صعوبات إضافية في تمويل المواد الغذائية الأساسية، نتيجة لارتفاع الأسعار المتوقع من تنفيذ الاتفاق بشأن الزراعة. وقد أثبتت مرافق صندوق النقد الدولي القائمة أنها ذات قيمة محدودة فيما يتعلق بقرار مراكش.

40- وأبرز ارتفاع أسعار الأغذية العالمية في الفترة 2007-2008 الحاجة المستمرة إلى آلية متعددة الأطراف لمساعدة البلدان المتضررة على تمويل واردات المواد الغذائية الأساسية. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل ضمانات ائتمان لمواجهة تكاليف فواتير الواردات الغذائية المفرطة. واسترشادا بروح قرار مراكش، من شأن هذه الآلية طمأنة البلدان المستوردة الصافية للأغذية بأن السوق العالمية مصدر آمن للإمدادات الغذائية وبأسعار معقولة. وينبغي لبلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا مواصلة دعم المبادرات ذات الصلة في منظمة التجارة العالمية.

41- **تعزيز ضوابط منظمة التجارة العالمية بشأن القيود على الصادرات**. لجأت العديدة من البلدان التي واجهت اختلالات في الإمدادات المحلية خلال الفترة 2007-2008 والفترة 2010-2011 اللتين شهدتا ارتفاع أسعار المواد الغذائية، إلى عمليات حظر وقيود على الصادرات. وشمل ذلك عدة بلدان مصدرة كبرى. ويمكن أن تكون الآثار المحتملة لقيود التصدير على البلدان المستوردة، وخاصة البلدان المستوردة الصافية للأغذية، جسيمة من حيث تفاقم زيادة الأسعار العالمية والحد من التوافر الفعلي للإمدادات الغذائية على السواء. وفي حين أن قواعد منظمة التجارة العالمية وضوابطها المطبقة على الاستيراد ملزمة، فإنه لا يتم تطبيق الشيء نفسه على عمليات الحظر والقيود على الصادرات. وينبغي لبلدان الإقليم مواصلة دعم التدابير الرامية إلى إزالة القيود على الصادرات الغذائية أو الضرائب على الأغذية التي يتم شراؤها لأغراض إنسانية غير تجارية، مثل عمليات الشراء من قبل برنامج الأغذية العالمي.

42- **ترشيح التزامات الوقود الحيوي والسياسات ذات الصلة**: ساهم تحويل كميات كبيرة من المواد الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي في تقلبات الأسعار العالمية في السنوات الأخيرة. وكان مرد هذه الظاهرة إلى حد كبير إلى الإعانات المشوهة الكبيرة والعالية للغاية في غالب الأحيان إضافة إلى موجبات السياسات والالتزامات غير المرنة في مجال الوقود الحيوي لبعض البلدان الكبيرة المنتجة للأغذية. ويمكن لمرونة هذه الالتزامات، في حال اتخاذ خطوة إضافية، أن تجعل عملية تحويل المحاصيل لإنتاج الوقود الحيوي مشروطة بأسعار المواد الغذائية، بحيث يمكن التقليل من الأهداف السنوية التي يوجد بشأنها تفويض أو إلالتها في حال ارتفعت أسعار المواد الغذائية وتجاوزت المستوى الذي يؤدي إلى

⁷ قرار بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية

تقلبات الأسعار. وينبغي لمثل هذه النهج الجديدة المعتمدة من قبل المجتمع الدولي أن تحظى بدعم بلدان الإقليم نظرا إلى أنها توفر سبل واعدة لتحقيق الاستقرار في أسعار الأغذية العالمية.

خامساً- التوجيهات المطلوبة

43- تحاول المبادرة الإقليمية للفاو بشأن "بناء القدرة على الصمود من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا"، على النحو المبين في الوثيقة NERC/14/2، المساهمة في تبني إطار متماسك لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية على المستويين القطري والإقليمي تماشيا مع عناصر السياسات المقترحة في هذه الوثيقة.

44- وإن المؤتمر الإقليمي مدعو إلى القيام بما يلي:

- الأخذ علما باستمرار مستويات عالية من نقص التغذية وسوء التغذية في الإقليم، وبأن النزاعات وانعدام الأمن المدني تعتبر عوامل رئيسية تفاقم الوضع السائد؛
- الإحاطة علما بالعناصر المقترحة لوضع استراتيجية إقليمية للأمن الغذائي والتغذية، وتشجيع البلدان على تكثيف جهودها من أجل إقامة أطر سياسات محسنة ومنسقة تتعلق بالأمن الغذائي والتغذية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛
- الترحيب بإطلاق الفاو للمبادرة الإقليمية بشأن الأمن الغذائي والتغذية ودعوة البلدان إلى دعم المبادرة، بما في ذلك من خلال توفير التمويل من خارج الميزانية؛
- مناشدة البلدان الاتفاق على إطار مؤسسي مناسب لاستضافة آلية التنسيق الإقليمية بشأن الأمن الغذائي والتغذية التي اقترحتها المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى في دورته الحادية والثلاثين.